

"البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الكويت
في إطار مشاورات عام ٢٠١٢ بموجب المادة الرابعة^١"

ترجمة موجزة

أولاً - مقدمة

أعدت بعثة صندوق النقد الدولي في ٢٩ إبريل ٢٠١٢ تقريراً في ختام زيارتها لدولة الكويت^٢ يتضمن الاستنتاجات الأولية لتقرير سيُعد في وقت لاحق لمناقشته من قبل المجلس التنفيذي للصندوق في إطار المشاورات الدورية لعام ٢٠١٢ مع دولة الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق. ويتناول التقرير ثلاثة محاور رئيسية، يستعرض المحور الأول التطورات الاقتصادية الراهنة في دولة الكويت، ويتناول المحور الثاني التوقعات بشأن أداء الاقتصاد الكويتي في عام ٢٠١٢ والمخاطر التي تواجه تلك التوقعات، في حين يستعرض المحور الأخير مناقشة السياسات الاقتصادية، وإصلاح المالية العامة، وتحسين بيئة الأعمال، والمحافظة على استقرار القطاع المصرفي والمالي. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات التقرير.

- يؤكد التقرير على النتائج القوية التي حققها الاقتصاد الكويتي في السنوات الأخيرة، إلا أن الاقتصاد الكويتي ما زال يواجه تحديات لتحسين بنيته التحتية المادية والاجتماعية وتنويع قاعدته الاقتصادية. وأبرز التقرير دور الخطة الإنمائية لدولة الكويت للسنوات ٢٠١١/١٠-٢٠١٤/١٣ التي تؤكد على الاستثمار في البنية التحتية، والصحة، والتعليم، وزيادة

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع الدول الأعضاء تتم على أساس دوري. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يُشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

^٢ قامت بعثة صندوق النقد الدولي بزيارة دولة الكويت خلال الفترة من ١٨ إبريل لغاية ٣٠ إبريل ٢٠١٢، وذلك بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢.

مشاركة القطاع الخاص، بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد الكويتي من خلال تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.

ثانياً - التطورات الاقتصادية الراهنة في دولة الكويت

• يشير التقرير إلى التعافي المعتدل (Moderate) لأداء القطاع غير النفطي، ويُقدَّر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١١ بنحو ٨,٣% (١٤,٥% للقطاع النفطي، و٤,٥% للقطاع غير النفطي) مقابل نحو ٢,٤% في عام ٢٠١٠ (٠,٧% للنفطي، و٣,٤% لغير النفطي). وعلى الرغم من تحسن معدل نمو الإقراض المصرفي للقطاع الخاص بنحو ٢,٥% في عام ٢٠١١، تراجعت أرباح الشركات في جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الخدمات مع استقرار أرباح القطاع المصرفي، وبقيت معدلات التضخم معتدلة خلال عام ٢٠١١.

• يُشير التقرير إلى قوة القطاع المصرفي الكويتي، إلا أن هذا القطاع قد واجه بيئة مختلطة (Mixed Environment) في عام ٢٠١١، حيث بقيت ظروف السيولة المحلية مواتية، إضافةً إلى نمو القروض المقدّمة لبعض القطاعات كقطاع الصناعة والقطاع العائلي (القروض الشخصية) من جهة، إلا أن صافي أرباح البنوك المحلية بقيت مستقرة إلى حد كبير (Largely Flat) في عام ٢٠١١ مع بقاء معدلات رسمة البنوك جيدة من جهةٍ أخرى.

• أشار التقرير إلى استمرار نفاقم أوضاع شركات الاستثمار المحلية، حيث تجددت الضغوط التي تتعرض لها منذ انطلاق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية نظراً لانكشافها على الأسهم المحلية والإقليمية والدولية وأسواق العقارات، واعتمادها على الاقتراض الخارجي قصير الأمد. ويُشير البيان إلى بعض التقدم الأولي المحقق في جهود إعادة هيكلة شركات الاستثمار في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وبالرغم من ذلك، تجددت الضغوط على ذلك القطاع مع بروز الأجواء غير المؤاتية في الأسواق، وضعف سيولة الأسواق العالمية.

ثالثاً - توقعات أداء الاقتصاد الكويتي في عام ٢٠١٢ والمخاطر المرتبطة بتلك التوقعات

• توقّع التقرير تزايد تعافي الاقتصاد الكويتي خلال عام ٢٠١٢ بقيادة الإنفاق الحكومي المرتفع، وتوقّع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠١٢ بمعدل ٦,٦% مدفوعاً

بنمو الناتج المحلي النفطي بمعدل ٨,٤%، والناتج غير النفطي المحفّز بالإنفاق الحكومي بمعدل ٥,٥%. كما توقّع التقرير أن يكون معدل التضخم المحلي معتدلاً (Moderate) خلال عام ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ٤,٤% مدفوعاً بتوقع انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية. و نظراً لاستمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية ومستويات إنتاجه، يتوقّع التقرير تحسّن الفوائض المالية الداخلية والخارجية لدولة الكويت ليصل فائض الموازنة العامة بمفهومه الشامل وفائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى نحو ٣٠% و ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب.

- يشير التقرير إلى أن انخفاض معدلات تنفيذ موازنة الإنفاق الرأسمالي قد يساهم في إعاقة الانتعاش الاقتصادي وتقويض أهداف الخطة الإنمائية، حيث أشار إلى أن مستويات الاستثمار الإجمالية منخفضة نسبياً مقارنةً مع الدول الأخرى، ويؤكد التقرير على ضرورة تحقيق زيادة في معدلات الاستثمار الإجمالية لتحقيق التحسينات المطلوبة في البنية التحتية المادية والاجتماعية للدولة، وفي هذا الشأن، أشار التقرير إلى أن معدلات تنفيذ موازنة الإنفاق الرأسمالي بلغت ما بين ٧٥-٨٠% على مدى السنوات الأخيرة، وأن هذا المعدل مرشح للانخفاض في السنة المالية ٢٠١٢/١١ نتيجة مجموعة من الأسباب منها التأخير في تنفيذ المشاريع الرأسمالية بسبب البيروقراطية والروتين، والتشريعات القديمة إضافةً إلى أوجه القصور في التشريعات التي صدرت مؤخراً، وتعطّل إصدار القوانين الجديدة.

- على صعيد المخاطر الخارجية، أشار التقرير إلى أن تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية قد يؤثر بشكل غير مباشر على الإيرادات العامة وإيرادات الاستثمارات الخارجية لدولة الكويت نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط وتشدّد الأسواق المالية العالمية من جهة، والتأثير على أوضاع شركات الاستثمار المحلية من جهة أخرى، مؤكداً على أن لدولة الكويت مصدات مالية (Financial Cushion) تُساهم في إمتصاص أثر الانخفاض المؤقت في أسعار النفط العالمية. وأشار التقرير إلى بعض المخاطر الجيوسياسية وأبرزها المخاطر التي قد تؤثر على تصدير النفط الكويتي.

- أشار التقرير إلى أن التوقعات عُرضة أيضاً لبعض المخاطر المحلية والمتمثلة بمخاطر عودة الجمود السياسي بين مجلس الأمة والحكومة وأثر ذلك على تأخير وضع جدول

أعمال لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع النمو الشامل والمُستدام. ويُساهم ذلك الجمود في تأخير مسيرة تنفيذ الخطة الإنمائية للدولة. وأشار التقرير إلى أن الاستثمار في القطاع الخاص يتأثر بمدى مشاركة هذا القطاع بالمشاريع المدرجة في الخطة الإنمائية من جهة، ومدى تدهور بيئة الأعمال من جهةٍ أخرى.

مصفوفة تقييم المخاطر لدولة الكويت

طبيعة أو مصدر التهديدات الرئيسية	احتمال التحقق في السنوات الثلاث القادمة	الأثر المتوقع على الاقتصاد في حال تحقق الخطر
الهبوط الكبير وطويل الأمد لأسعار النفط العالمية ما زال الاقتصاد يعتمد اعتمادًا كبيرًا على النفط في إيراداته العامة وإيراد الاستثمارات الخارجية.	تقييم البعثة: منخفض ومن شأن الركود الاقتصادي العالمي أن يتبعه نمو بطيء يُساهم بخفض الطلب على الطاقة ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض حاد في أسعار النفط.	تقييم البعثة: متوسطة إلى عالية تمتلك الدولة مصدات مالية، ومع ذلك قد يتطلب الأمر احتواء النفقات العامة وذلك يؤثر على النشاط غير النفطي.
تدهور الأسواق العالمية والإقليمية، وشروط التمويل القطاع الخاص (خصوصًا شركات الاستثمار المحلية) والحكومة لديها انكشافات مالية وعقارية خارجية كبيرة. كما أن شركات الاستثمار لا تزال تعتمد على التمويل الأجنبي.	تقييم البعثة: منخفضة إلى متوسطة يمكن أن التوتر في منطقة اليورو والتطورات الإقليمية تؤثر على القيم في السوق وشروط التمويل.	تقييم البعثة: منخفضة إلى متوسطة قد تتأثر شركات الاستثمار كثيرًا ضمن هذا السيناريو، وقد تبرز الحاجة لزيادة المخصصات لدى البنوك ولكن سلامتها لن تتأثر، حيث أن البنوك منذ سنوات بنت مخصصات لديون شركات الاستثمار، وتشدّد شروط الإقراض المحلي تجنبًا للمخاطر المرتفعة.
بطء تنفيذ الخطة الإنمائية نمو القطاعات غير النفطية يعتمد بشكل كبير على الإنفاق العام والمزيد من البطء في تنفيذ خطة التنمية والإصلاحات الهيكلية سيبطئ النمو وخاصة في نطاق الخطة الإنمائية.	تقييم البعثة: منخفض كان هناك بطء كبير في تنفيذ الخطة الإنمائية في العامين الأولين من الخطة. كما أن بعض القوانين الأساسية التي تم إصدارها مؤخرًا توجد بها ثغرات ونقص وتحتاج الآن إلى التعديل، وهناك تأخير في إصدار الكثير من التشريعات اللازمة لخطة التنمية.	تقييم البعثة: منخفض إلى متوسط يعتمد النمو الاقتصادي غير النفطي على الإنفاق الحكومي ومزيد من التأخير في تنفيذ الخطة الإنمائية والإصلاحات الهيكلية سيؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

رابعًا - مناقشة السياسات

أ - مزيج السياسات الاقتصادية الكلية على المدى القصير

- يذكر التقرير أن استمرار التحفيز المالي في هذه المرحلة يدعم تعافي الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية، إلا أن مكونات التحفيز المالي ومن ضمنها زيادة المرتبات والأجور للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ تُثير المزيد من القلق بشأن إستدامة

المالية العامة في الأجل المتوسط (Medium-Term Fiscal Sustainability) من جهة، وإدارة المالية العامة قصيرة الأجل من جهةٍ أخرى. وفي هذا الشأن، يُشير التقرير إلى أن طبيعة الإنفاق على المرتبات والأجور وما يتبعها من زيادة سنوية متكررة تُعقد قدرة الحكومة على سحب هذا التحفيز المالي مستقبلاً.

- يتوقع التقرير أن تبقى السياسة النقدية وشروط السيولة داعمة خلال عام ٢٠١٢، وأن تبقى أسعار الفائدة في دولة الكويت منخفضة بما يتفق مع حرية حركة رأس المال ونظام سعر الصرف القائم على سلة العملات، وتدني أسعار الفائدة العالمية. وأشار التقرير إلى أن أوضاع السيولة حالياً داعمة وبشكلٍ مناسبٍ لتعزيز نمو الائتمان الموجّه للقطاع الخاص، كما أشار إلى تزايد أهمية سياسات الحصافة الاقتصادية الكلية (Macro-Prudential) وأدواتها في إدارة السيولة المحلية وشروط الائتمان عند الحاجة. إلا أنه وفي ظل الظروف الحالية حيث تزداد الضغوط التضخمية الناشئة عن زيادة الأجور من جهة، والنمو الضعيف للائتمان من جهةٍ أخرى، فإن دور سياسات الحصافة الاقتصادية الكلية وأدواتها في تخفيف تلك الضغوط التضخمية من المرجح أن تكون محدودة.

- يُشير التقييم الأولي الذي أجرته البعثة، بأساليب متعددة، لسعر الصرف الحقيقي الفعّال (REER) إلى أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الكويتي يتوافق إجمالاً مع المقومات الاقتصادية الأساسية.

ب- المحافظة على إستدامة المالية العامة (المتوسطة وطويلة الأجل) وتحسين أثر الإنفاق الحكومي على الكفاءة والرفاه الاقتصادي

- يشير التقرير إلى أن لدولة الكويت مصدات مالية متينة (Sound Fiscal Buffer) نشأت نتيجةً للفوائض المالية الكبيرة التي حققتها دولة الكويت خلال السنوات الثلاثة عشرة الماضية.

- يذكر التقرير أن هناك مجموعة من العوامل التي يتوقع أن تُشكّل ضغوطاً على المالية العامة للدولة وتتمثل في تزايد المرتبات والأجور في القطاع العام وارتفاع تكاليف التقاعد إضافةً إلى النمو السكاني المرتفع. ويُشير التقرير إلى تضاعف معدل النمو الحقيقي

(والإسمي) لفاتورة الأجور في القطاع العام في السنوات المالية الست الماضية ٢٠٠٧/٠٦ ليصل متوسط معدل نموها السنوي إلى نحو ١٣%.

- يُؤكد التقرير على حاجة دولة الكويت لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط في ظل استمرار الاتجاهات الحالية للإنفاق. وتُقدّر البعثة أن الإنفاق الحكومي سوف يستنفذ كل الإيرادات النفطية بحلول عام ٢٠١٧. وهذا الموقف يستدعي من السلطات الكويتية إعادة النظر وإصلاح منظومة الدعم الحكومي، حيث يستحوذ الدعم الحكومي للمحروقات على نحو ٢٠% من جملة الإنفاق الحكومي. كما يؤكد التقرير على أهمية الإصلاحات المالية المتوسطة وطويلة الأجل والتي تشمل إصلاح النظام الضريبي، كما رحّب التقرير بالخطوات التي قامت بها السلطات في مجال إقرار ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax-VAT) والتي ستُطبّق بحلول عام ٢٠١٣ بالتزامن مع تطبيقها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما نوّه التقرير إلى أنّ السلطات تدرس إدخال نظام شامل لضريبة الدخل (Comprehensive Income Tax System).

ج- تحسين بيئة الأعمال

- يُشير التقرير إلى حصول دولة الكويت على مراكز متأخرة نسبياً عن جيرانها في مؤشرات بيئة الأعمال كمؤشر البيروقراطية وضعف الفعالية الحكومية، وقيود قوانين العمل، وظروف التعليم ومؤشرات الشفافية وجودة النظام التعليمي، ومؤشر توفر خدمات التدريب المتخصصة عالية الجودة.
- يذكر التقرير حصول دولة الكويت على مراكز متأخرة في المؤشرات الأساسية لحوكمة الشركات وبشكل خاص في قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية، ومدى كفاءة مجالس الإدارة، وحماية مصالح الأقلية من حملة الأسهم.
- يُشير التقرير إلى أن سياسة الأجور في القطاع العام غير متناسقة مع أهداف الخطة الإنمائية. ويُشكّل العاملون الكويتيون في القطاع الخاص نحو ٧% من قوة العمل في القطاع الخاص على الرغم من فرض نسبة دنيا من العمالة الكويتية في القطاع الخاص، وتوفير حوافز مالية للكويتيين العاملين في القطاع الخاص، وهو ما يعكس جاذبية التوظيف في

القطاع العام للكويتيين (ارتفاع الأجور والمزايا وانخفاض ساعات العمل). وتُقدَّر البعثة أن نحو ٧٤-١١٢ ألف كويتي سوف ينضمون إلى القوة العاملة في السنوات الخمس المقبلة ٢٠١٢-٢٠١٦، في حين من المتوقع أن يوفر القطاع الخاص نحو ١٧ ألف فرصة عمل للكويتيين خلال ذات الفترة. وهذا من شأنه الضغط على الحكومة لاستيعاب حوالي ٥٦-٩٥ ألف كويتي (بمعدل ١١-١٩ ألف فرصة عمل في السنة)، ويضيف التقرير أن هذا الوضع يخلق المزيد من الضغوط على الموارد المالية الحكومية.

- يؤكد التقرير على الحاجة الماسة لمجموعة من الإصلاحات التشريعية وغيرها. ويشير إلى أنه بالرغم من إدراك السلطات إلى حد كبير مدى الحاجة إلى تعزيز بيئة الأعمال في الكويت، إلا أن مسيرة الإصلاح كانت بطيئة. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة لتطوير نظام التعليم لتحسين نوعيته وجعله متوافقاً مع احتياجات قطاع الأعمال. وهناك حاجة لتعزيز دور مجالس الإدارة بإضافة أعضاء مستقلين، وفرض التنفيذ المناسب لمعايير المراجعة وإعداد التقارير المالية. وفي الجوانب التشريعية، يؤكد التقرير على أهمية الاستمرار في تحديث التشريعات الأساسية لتعزيز بيئة الأعمال وزيادة كفاءة الإجراءات الحكومية، مع الأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات العالمية. وضمن هذا الإطار، يشير التقرير إلى الحاجة للعناية بتعزيز والمحافظة على استقلالية البنك المركزي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على السلطات تجنب المثالب التي انطوت عليها تجربة إصدار بعض التشريعات مؤخراً، حيث تبين قصور تلك التشريعات والحاجة لتعديلها.

د- المحافظة على استقرار القطاع المالي

- أشاد التقرير بالتقدم الملموس الذي أحرزه بنك الكويت المركزي في مجال تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي ٢٠١٠ (Financial Sector Assessment Program - FSAP)، وعلى وجه الخصوص قيام بنك الكويت المركزي بما يلي: (١) إنشاء مكتب للاستقرار المالي، (٢) تعزيز وظيفة الرقابة الميدانية، (٣) الانتهاء من عملية الانتقال من الرقابة على أساس الالتزام (Compliance-based Supervision) إلى الرقابة على أساس المخاطر (Risk-based Supervision)، (٤) الانتهاء من مراجعة سبعة تقييمات أجرتها البنوك المحلية لتقييم كفاية رأس المال الداخلي (Internal Capital Adequacy Assessment Process-ICAAP)، وبقي تقييم أحد البنوك المحلية قيد المراجعة، في حين يتعين القيام بمراجعة تقييمات بنكين

محلين، ٥) بالإضافة إلى قيام البنوك المحلية بإجراء اختبارات الضغط بنفسها (يتم وضع السيناريوهات وفقاً لرؤيتها)، كما يقوم بنك الكويت المركزي بإجراء اختبارات الضغط للبنوك المحلية بشكلٍ دوري للمخاطر وأخذاً في الاعتبار التدرج في شدة السيناريوهات، (٦) استخدام إدارتي الرقابة المكتبية والميدانية في بنك الكويت المركزي وبشكلٍ منتظم لنماذج تشخيص وتقييم أوجه المخاطر، (٧) قيام بنك الكويت المركزي بوضع اللمسات الأخيرة على مسودة معايير الحوكمة في القطاع المصرفي والتي تستند على التقييم الذي أجراه البنك الدولي لمراجعة معايير الحوكمة لدى البنوك المحلية في عام ٢٠٠٩ وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

- يُشير التقرير إلى تأسيس هيئة أسواق المال ومباشرة دورها الرقابي في سبتمبر ٢٠١١، وتخضع بعض شركات الاستثمار حالياً لإشراف مزدوج من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال حتى يتم الفصل بين الأنشطة التي تمارسها شركات الاستثمار (بين أنشطة الإقراض وأنشطة الاستثمار). وفي هذا الشأن، وضع بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال مذكرة تفاهم، ويُشير التقرير إلى التحديات التي واجهت هيئة أسواق المال في بداية عملها والتي تمثلت بتعليق عضوية ثلاثة من المفوضين في عام ٢٠١١، وعدم وجود الموظفين المناسبين من حيث العدد والخبرة.

- يؤكد التقرير قوة مؤشرات السلامة المالية (Financial Soundness Indicators-FSIs) للقطاع المصرفي الكويتي. ويُشير التقرير إلى تمتع القطاع المصرفي الكويتي بمعدلات كفاية رأس مال ونسب رفع مالي (Leverage Ratios) قوية ومتينة، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال للبنوك المحلية حسب الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر وحسب الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) نحو ١٨,٥% و ١٦,٩% في عام ٢٠١١ على الترتيب وهي أعلى من الحد الأدنى للنسبة المحددة من بنك الكويت المركزي (١٢%) مقابل نحو ١٨,٩% و ١٧,٣% في عام ٢٠١٠ على الترتيب.

- انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة (Nonperforming Loan-NPL) في البنوك الكويتية إلى نحو ٧,٣% لعام ٢٠١١ مقابل أعلى مستوى بلغته عند نحو ١١,٥% في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، ينبغي على البنك المركزي توخي الحذر بشأن المخاطر القائمة والمحتملة والاستمرار

في استراتيجية بناء مخصصات احترازية لدى البنوك المحلية لتغطية أي مخاطر قد تتعرض لها مستقبلاً، ومواصلة تعزيز الرقابة على شركات الاستثمار.

• يذكر التقرير أن مؤشرات السلامة المالية لشركات الاستثمار قد ازدادت سوءاً، حيث تجددت الضغوط على ذلك القطاع ونجم عن ذلك تسجيل خسائر في عام ٢٠١١ مقارنةً بأرباح محدودة في عام ٢٠١٠.

• أكد التقرير على أهمية مواصلة السلطات في دولة الكويت توخي الحذر بشأن المخاطر القائمة والناشئة، وبشكلٍ خاص المحافظة على الاستمرار في استراتيجية بناء المخصصات، واحتجاز الأرباح لدى البنوك المحلية، وتعزيز الرقابة على شركات الاستثمار المحلية والعمل على تطوير الأدوات المطلوبة لمعالجة أوضاعها. وأبرز التقرير في هذا المجال تشجيعه القوي لتحديث الإطار التشريعي لإعادة هيكلة وتسوية أوضاع الشركات مع الاهتمام بشكلٍ خاص بالمؤسسات المالية.

• أكد التقرير على أهمية استقلالية بنك الكويت المركزي والحفاظ عليها وتعزيزها. وفي إطار تطوير التشريعات الوطنية، شدد التقرير على أهمية مواصلة السلطات مراعاة الطبيعة الخاصة لأعمال البنك المركزي والحاجة لتعزيز استقلاليته التشغيلية، مُبرزاً في هذا الشأن النقاط الآتية:

- التأكيد على استقلالية البنك المركزي من حيث إجراءات التدقيق على عملياته نظراً لحاجتها إلى خبرة فنية متخصصة.

- التأكيد على استقلالية البنك المركزي في وضع ميزانيته وفقاً لإطار عمله.

- وأشار التقرير إلى أن إخضاع بنك الكويت المركزي لقانون المناقصات العامة يتعارض مع الطبيعة الخاصة لعملياته، ويساهم على نحوٍ غير ملائم في تعقيد عمليات الشراء التي يقوم بها.

- يقترح التقرير متابعة توصيات البعثة الفنية المشتركة من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي التي زارت دولة الكويت مؤخراً بشأن تطوير سوق رأس المال وبشكل خاص سوق السندات.

هـ- أمور أخرى

- يُشيد التقرير بالتقدم الذي تم إحرازه في تحسين النظام الإحصائي في دولة الكويت، مشيراً إلى الحاجة لمزيد من الجهد في هذا الصدد. ويذكر التقرير التقدم الحاصل مؤخراً في مجال تحسين توقيت إحصاءات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI- Consumer Price Index)، والتقدم في إعداد بيانات ميزان المدفوعات (Balance Of Payments-BOP) والدين الخارجي، ووضع الاستثمار الدولي، وإنهاء التعداد الوطني للسكان في عام ٢٠١١، والتقدم في تجاوز تأخر بيانات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة، وشجع التقرير السلطات على توفير الموارد اللازمة للمزيد من التحسن في القطاع الإحصائي لدولة الكويت.

- يُشير التقرير إلى الدراسة التي أعدها صندوق النقد الدولي بشأن عملية تقييم جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي نُشِرت في سبتمبر ٢٠١١، وجاءت النتائج في هذا الشأن لتُعبّر عن وجود عددًا من أوجه القصور، ومنها على سبيل المثال عدم وجود تجريم لعمليات تمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد أشار التقرير إلى طلب السلطات الكويتية من صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة الفنية في هذا المجال.

الكويت: مؤشرات اقتصادية ومالية

متوقعة		أولية		البيان
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١		
(التغير السنوي %، ما لم يرد خلاف ذلك)				الحسابات القومية والأسعار
٥٣,٦	٥٤,٣	٤٧,٢		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)
١,٣-	١٥,٠	٣٢,٥		- الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الجارية
٩,٢	٨,٦	١٠,٥		- الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية
١,٨	٦,٦	٨,٣		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)
٣,٤-	٨,٤	١٤,٩		- الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)
٥,٢	٥,٥	٤,٥		- الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)
١٠٩,٠	١١٣,٤	١٠٣,٣		سعر نفط خام الكويت التصديري (دولار أمريكي للبرميل)
٢,٨٠	٢,٩٠	٢,٦٦		إنتاج النفط الخام (مليون برميل يومياً)
٤,١	٤,٤	٤,٧		الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم السنوي)
(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)				عمليات الموازنة (المالية العامة)
٦٥,٣	٦٧,٩	٦٦,٢		الإيرادات العامة، ومنها:
٥٢,٧	٥٦,٣	٥٤,٩		- الإيرادات النفطية
٩,٨	٩,٠	٨,٥		- الدخل من الاستثمار
٤٠,٢	٣٦,٩	٣٥,٦		الإنتفاق العام
٣٣,٤	٣١,١	٣٠,٧		- الإنتفاق الجاري
٦,٨	٥,٨	٤,٩		- الإنتفاق الرأسمالي
٢٥,١	٣١,٠	٣٠,٦		العجز / الفائض الكلي
(مليون دينار كويتي)				النقود والائتمان
٣٣,٠	٣٠,٢	٢٧,٨		عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن ٢)
٩,٢	٨,٦	٨,٥		معدل النمو (%)
٢٥,١	٢٣,٠	٢١,٢		- شبه النقد
٧,٩	٧,٢	٦,٦		- الكتلة النقدية (ن ١)
٢٩,٢	٢٦,٧	٢٥,٦		التسهيلات الائتمانية
٩,٢	٤,٣	١,٦		معدل النمو (%)
(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)				قطاع التجارة الخارجية
٤٥,٨	٥٠,٤	٤٨,١		فائض الميزان التجاري
٣٩,٥	٤٤,٢	٤١,٤		فائض الحساب الجاري